

INFCIRC/1079  
15 آذار/مارس 2023

# نشرة إعلامية

توزيع عام  
عربي  
الأصل: الإنكليزية

## رسالة مؤرّخة 14 آذار/مارس 2023 وَرَدَت من البعثة الدائمة لأستراليا لدى الوكالة

- 1 تلقت الأمانة مذكرة شفوية مؤرّخة 14 آذار/مارس 2023 من البعثة الدائمة لأستراليا لدى الوكالة.
- 2 وحسبما هو مطلوب، تُعمّم طيّه المذكرة الشفوية ومُلحقها لكي تطلع عليهما جميع الدول الأعضاء.

البعثة الدائمة لأستراليا  
لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية

الرقم: IA 23/20

تهدي البعثة الدائمة لأستراليا في فيينا أطيبَ تحياتها إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية ويشرفها أن تشيرَ إلى الرسالة المرفقة من رئيس الوزراء، فخامة أنتوني ألبانيز، إلى المدير العام رافائيل غروسي؛ والرسالة من وزيرة الخارجية، عضو مجلس الشيوخ فخامة بيني وونغ، إلى المدير العام رافائيل غروسي، وتمّ تسليم الرسالتين كليهما إلى الوكالة يوم الجمعة 10 آذار/مارس 2023.

وترجو البعثة الدائمة لأستراليا من الأمانة أن تعمّم هذه المراسلات كنشرة إعلامية لكي تطلّع عليها جميع الدول الأعضاء.

وتغتتم البعثة الدائمة لأستراليا هذه الفرصة لكي تعرب مجدداً للوكالة الدولية للطاقة الذرية عن أسمى آيات تقديرها.

فيينا، 14 آذار/مارس 2023

[الختم]

الوكالة الدولية للطاقة الذرية  
فيينا

رئيس الوزراء  
فخامة أنتوني ألبانيز

المرجع: MS22-001636

صاحب السعادة،

أشكركم على تواصلكم شخصياً مع أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة بشأن جوانب عدم الانتشار في اقتناء أستراليا لغواصات تقليدية التسليح تعمل بالطاقة النووية. وأشيرُ إلى أن هذا قد حدث خلال فترة مضطربة اتسمت بالغزو الروسي غير الشرعي لأوكرانيا وإخفاق إيران المستمر في تسوية القضايا العالقة المتصلة بالضمانات. وأشيدُ بقيادتكم في مواجهة هذه التحديات الجسيمة.

وأقدرُ المشاركة التفصيلية للوكالة الدولية للطاقة الذرية على مدار شهور عدّة لضمان أن نَهجنا يضع أعلى معايير عدم الانتشار ويمثل سابقةً قويةً للنظام العالمي لعدم الانتشار. وتدعم أستراليا بشدّة استقلال الوكالة وسلطتها وولايتها في تنفيذ الضمانات النووية والإشراف عليها - وهي الدعائم الأساسية لنظام عدم الانتشار النووي.

وأردتُ أن أكتبَ شخصياً لإحاطتكم علماً بأنّ أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة قد اتفقت على خطة لتزويد أستراليا بقدرة في مجال الغواصات التي تعمل بالطاقة النووية. ونعترز معاً إنجاز الغواصات العاملة بالطاقة النووية في إطار شراكة أوكوس (SSN-AUKUS) - وهي منصة ستقوم بتسخير التكنولوجيا من الدول الثلاث، بالاستناد إلى تصميم الجيل التالي للغواصات التي تعمل بالطاقة النووية من المملكة المتحدة. وإقراراً بالمهمة الممتدة لعقود عدّة اللازمة لأستراليا لإنشاء القدرات المطلوبة لبناء وتشغيل أسطولٍ من الغواصات التي تعمل بالطاقة النووية، نعتزمُ اتباع نهج متدرّج في عملية اقتنائنا لها.

وسنستهلّ هذه العملية ابتداءً من هذا العام عن طريق زيادة زيارات الموانئ التي تقوم بها غواصات المملكة المتحدة والولايات المتحدة إلى أستراليا. وبمرور الوقت، ستقضي الطواقم الأسترالية وقتاً أطول على متن هذه الغواصات لأغراض التدريب والتطوير. وبحلول عام 2027، ستبدأ الغواصات التي تعمل بالطاقة النووية التابعة للمملكة المتحدة والولايات المتحدة التناوب في الوصول إلى أستراليا لتسريع تطوير القوة العاملة والبنية الأساسية والنظام التشريعي في أستراليا. وبحلول بداية ثلاثينيات هذا القرن، رهناً بموافقة الكونغرس الأمريكي، تعترز الولايات المتحدة ببيع عدد من الغواصات من فئة فيرجينيا إلى أستراليا. وسيتمّ بناء أول غواصة أسترالية بموجب الغواصات العاملة بالطاقة النووية في إطار شراكة أوكوس (SSN-AUKUS) في أستراليا، على أن توفّر المملكة المتحدة أو الولايات المتحدة جميع المواد النووية ضمن وحدة قوى مكتملة وملحومة. وسيتمّ تسليم أول غواصة أسترالية بموجب الغواصات العاملة بالطاقة النووية في إطار شراكة أوكوس (SSN-AUKUS) مع مطلع أربعينيات هذا القرن.

السيد رافائيل ماريانو غروسي  
المدير العام  
الوكالة الدولية للطاقة الذرية

وستعمل هذه الخطة بطريقة منهجية على بناء قدرة أستراليا على تشغيل غوصاتها العاملة بالطاقة النووية وصيانتها والحفاظ عليها بطريقة مأمونة وآمنة. وتدرك أستراليا أن هذه المبادرة تمثل مهمة جادة: وسنكون قِيَمين مسؤولين عن تكنولوجيا الدفع النووي البحري. وسنواصل في أستراليا، ونحن ثابتون على دعمنا للنظام العالمي لعدم الانتشار، الوفاء بواجباتنا فيما يتعلق بالضمانات والتزاماتنا فيما يتعلق بعدم الانتشار النووي في جميع الأوقات. وقد طلبتُ من وزيرة الخارجية في حكومتي أن تكتب إليكم فيما يتعلق بنهج الضمانات والتحقق في أستراليا، في إطار اتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي الخاصين بأستراليا. وسيقدم المدير العام للمكتب الأسترالي للضمانات وعدم الانتشار إحاطة مفصلة منفصلة إلى الوكالة بشأن الجوانب ذات الصلة من خطتنا، بما يتماشى مع التزامات أستراليا المتعلقة بالإبلاغ في مجال الضمانات.

وتتطلع حكومتي إلى مزيد من العمل مع الوكالة بشأن الخطوات التالية. وإذ نأخذ ذلك في الاعتبار، فإنني أرحبُ بقيام كبار ممثلي الوكالة بزيارة إلى أستراليا في عام 2023 لمواصلة المشاورات مع المسؤولين الأستراليين. كما أتطلعُ إلى عودتكم إلى أستراليا في وقت مناسب للطرفين في المستقبل.

فالدور الحيوي الذي تضطلع به الوكالة في تنفيذ الضمانات والترويج للاستخدام المأمون والأمن والسلمي للتكنولوجيات النووية أمرٌ أساسي لمصالحنا المشتركة في عدم الانتشار. وستظلّ أستراليا ملتزمةً بالنظام العالمي لعدم الانتشار النووي وملتزمةً بحجر الزاوية فيه، ألا وهي معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وتفضلوا بقبول أسمى آيات التقدير،

[التوقيع]

أنتوني ألبانيز

عضو مجلس الشيوخ فخامة بيني وونغ  
وزيرة الخارجية

MS23-000069

صاحب السعادة،

أشكركم وأمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على مشاركتكم المكثفة والمثمرة منذ أيلول/سبتمبر 2021 فيما يتعلق باقتناء أستراليا المقترح لغوصات تقليدية التسليح تعمل بالطاقة النووية. وكما تعلمون، تتم هذه المبادرة برعاية شراكة أوكوس، الشراكة الأمنية الثلاثية المعززة بين أستراليا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

وأشيرُ إلى أن رئيس الوزراء قد كتبَ إليكم فيما يتعلق بالمسار الأمثل لحيازة أستراليا لقدرة في مجال الغوصات التي تعمل بالطاقة النووية. وأشيرُ أيضاً إلى التزامات أستراليا المتعلقة بالإبلاغ وبأن المدير العام للمكتب الأسترالي للضمانات وعدم الانتشار (ASNO) قد كتبَ إلى نائب المدير العام لشؤون الضمانات لديكم لتقديم إحاطة أكثر تفصيلاً، بما في ذلك المعلومات التصميمية الأولية.

وأؤكد لكم أنّ أستراليا ما تزال ملتزمة بالوفاء بالتزاماتنا وتعهداتنا الدولية المتعلقة بعدم الانتشار النووي، بما في ذلك بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقاتنا المعقودة مع الوكالة في مجال الضمانات، ومعاهدة راروتونغا.

وتتساور أستراليا مع الوكالة بشأن نُهج عدم الانتشار لبرنامجنا الخاصّ بالغوصات التي تعمل بالطاقة النووية والذي يضع أعلى معايير عدم الانتشار ويمثل سابقةً قويةً. وسيتمّ هذا النُهج في إطار اتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي الخاصين بنا المعقودين مع الوكالة.

ووفقاً لهذا الالتزام، أكتبُ إليكم لإحاطتكم باعترام أستراليا بدء التفاوض مع الوكالة بشأن ترتيب عملاً بالمادة 14 من اتفاق الضمانات الشاملة الخاصّ بأستراليا. ونهجنّا، الذي سيشمل حزمة قوية من الضمانات وتدابير التحقق، سيمكّن الوكالة من مواصلة تحقيق أهدافها التقنية - المتمثلة في تأكيد عدم تحريف المواد النووية، وعدم إساءة استخدام المرافق النووية، وعدم وجود أنشطة نووية غير معلنة في أستراليا - طوال فترة برنامج أستراليا للغوصات التي تعمل بالطاقة النووية، وفي الوقت نفسه ضمان حماية المعلومات السرية والخاضعة للرقابة.

ويسرّني أن أشير إلى التقدّم المحرّز في المشاورات التقنية بين الوكالة والأطراف في شراكة أوكوس منذ الإعلان عن مبادرة شراكة أوكوس. ومن خلال هذه المشاورات، أكدت أستراليا وجهة نظرنا بأن المادة 14 من اتفاق الضمانات الشاملة الخاصّ بأستراليا هي الآلية المناسبة لاستخدام المواد النووية في نشاطٍ مثل الدفع النووي البحري، وهو ما أشرتم إليه أيضاً في تقريركم العام في أيلول/سبتمبر 2022. وتماشياً مع المشورة التي قدّمها المدير العام آنذاك الدكتور سيغارد إكلوند إلى أستراليا في عام 1978، أتوقع أن يتمّ تقديم الترتيب في إطار المادة 14، بمجرد الاتفاق عليه بين أستراليا والوكالة، إلى مجلس محافظي الوكالة لاتخاذ الإجراء المناسب.

وما يزال تعزيز سلامة النظام العالمي لعدم الانتشار هدفاً ملزماً للأطراف في شراكة أوكوس. وتوفر مشاوراتنا على مدى الأشهر الثمانية عشر الماضية أساساً متيناً مع استراليا والوكالة لمفاوضات بشأن ترتيبات الضمانات والتحقق لبرنامج أستراليا للغواصات التي تعمل بالطاقة النووية. ونحن نحترم وندعم استقلال الوكالة وسلطتها فيما يتعلق بالنظام الدولي لعدم الانتشار النووي.

وأطلع إلى الاستمرار في تواصلنا المنتظم والشفاف معكم ومع أمانة الوكالة مع بدء المفاوضات الرسمية.

مع فائق الاحترام

[التوقيع]

بيني يونغ